

Distr.: General
17 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٩٧ من جدول الأعمال
نزاع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أود أن أقر، باسم وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية، باستلام رسالتكم المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، التي تدعوه فيها إلى الاشتراك في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي سيعقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

إننا نشاطركم رأيكم بأن نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه يُعد ضروريا لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونحن نعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا إذا جرى السعي إلى إقرار نزع السلاح على أساس مبدأ الأمن الكامل للجميع على قدم المساواة.

ونحن نعتقد أيضا أن إرساء السلام والأمن على الصعيد العالمي يتوقف على الاستقرار في مختلف مناطق العالم. ولا يمكن تحقيق سلام دائم إلا بعد فض النزاعات والصراعات عن طريق الحوار. ولقد كان هذا ولا يزال هو مسعانا المستمر في منطقتنا.

ونحن نشاطركم أيضا رأيكم القائل بأن "القلق العالمي قد ازداد حدة في الوقت الذي ظل فيه مؤتمر نزع السلاح يواجه طريقا مسدودا". وباكستان مستعدة، بوصفها دولة نووية مسؤولة، للعمل معكم ومع المجتمع الدولي لكسر الجمود في المؤتمر. وفي رأينا أن هناك ثلاثة أسباب لهذا الجمود.

السبب الأول هو أن الكلمات النبيلة التي أدلى بها على أعلى المستويات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح لم تترجم إلى أعمال. ولو أن ذلك حدث، لكان المؤتمر قد حقق



نجاحا مجديا فيما يتعلق بالبند الأساسي في جدول أعماله، ألا وهو نزع السلاح النووي. بيد أنه لم يتخذ أي إجراء من جانب الدول النووية الكبرى في المؤتمر من أجل تنفيذ هذا الالتزام.

والسبب الثاني لتجمد الوضع في المؤتمر هو انتهاج بعض الدول سياسات تمييزية في ميدان التعاون النووي، في انتهاك صارخ للنظام الدولي لعدم الانتشار ولالتزاماتها الدولية الذاتية، وذلك على حساب المصالح الأمنية للدول المتأثرة.

والعامل الثالث هو رفض بعض الدول الاعتراف بحقيقة أنه لا يمكن اتخاذ تدابير للحد من الأسلحة ونزع السلاح إلا في إطار مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول وعلى أساس مبدأ الأمن غير المنقوص والمتساوي للجميع.

ولقد تمكن المؤتمر من أن يضع وينتج معاهدات لنزع السلاح في الماضي. ومن هنا فليس هناك ما يعيبه كمؤسسة. وما يحتاج إلى المعالجة هو البيئة العالمية التي يعمل المؤتمر في إطارها.

إن سبب وجود المؤتمر هو التفاوض حول نزع السلاح النووي الشامل. وتولي مجموعة الـ ٢١، التي تنتمي إليها باكستان والتي تضم ٣٥ عضوا يمثلون أكثر من ٥٠ في المائة من أعضاء المؤتمر، أولوية عليا لنزع السلاح النووي. ولقد أكدت المجموعة من جديد، في بيانها بشأن الاجتماع المقبل، الذي أدلى به في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في المؤتمر، أن نزع السلاح النووي ما برح يشكل الأولوية العليا لديها. وأعادت المجموعة أيضا تأكيد دعوتها إلى المؤتمر بأن يوافق على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في أسرع وقت ممكن.

ووضع مؤتمر نزع السلاح، بوصفه محفل التفاوض الوحيد بشأن قضايا الأمن الدولي الهامة، جدول أعمال عريض وهدف شامل. ويلزم معالجة جميع القضايا المدرجة في جدول أعماله بطريقة منصفة وبأسلوب متوازن، يأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول. وسيؤدي إبقاء المؤتمر رهينة لقضية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وحدها إلى نتائج عكسية.

وتعتقد باكستان أن الاجتماع المنعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر يمكن أن يتيح فرصة لإبداء الدعم السياسي لعمل مؤتمر نزع السلاح وجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بنزع السلاح.

ونود أن ننقل الاعتبارات الرئيسية التالية كي تنعكس في النتائج الموضوعية للاجتماع:

(أ) لا يمكن لعمل المؤتمر، بل لعمل جهاز نزع السلاح الدولي بأسره، أن يجري إلا على أساس ضمان الأمن لجميع الدول. ولن تكفل بالنجاح أية مبادرة تقوض أمن دولة ما؛

(ب) يغطي جدول أعمال المؤتمر عددا من القضايا الحيوية ويلزم معاملة جميع القضايا على نحو يتسم بالمساواة والتوازن. ولا يمكن معالجة أية قضية واحدة معالجة تفضيلية مع استبعاد بنود جدول الأعمال الأخرى؛

(ج) ولسوء الحظ، فإن بعض الدول ليست مستعدة للتفاوض على معاهدة بشأن مسألة واحدة فقط في الوقت الذي يجري فيه استبعاد قضايا أساسية مدرجة في جدول أعمال المؤتمر أو إحالتها إلى المناقشات فحسب؛

(د) ينبغي ألا يؤدي الافتقار إلى التقدم بشأن مسألة واحدة بسبب الشواغل الأمنية لبعض الدول إلى تجريد الموقف في المؤتمر حيث أنه يمكن وينبغي مناقشة المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعماله، لا سيما أن هذه المسائل ظلت مدرجة في جدول الأعمال منذ وضعه؛

(هـ) لا يعزى تأزم الموقف إلى النظام الداخلي للمؤتمر أو طرق عمله بل إلى الشواغل الأمنية لدول معينة. وعليه، ينبغي التصدي لهذه الشواغل الأمنية من أجل تيسير عمل المؤتمر؛

(و) من شأن أية محاولة لتعديل النظام الداخلي، لا سيما قاعدة توافق الآراء، أن "تفكك عرى المؤتمر" وتلحق ضررا جسيما بجهاز نزع السلاح العالمي؛

(ز) في حين أن الاجتماع المنعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر يمكنه أن يوفر منبرا نافعا للمناقشات، فإن عقد دورة استثنائية رابعة بشأن نزع السلاح في موعد مبكر سيخدم بصورة أفضل الجهود الموضوعية المبذولة لتنشيط أعمال المؤتمر والمضي قدما بالتدابير المتعددة الأطراف لترع السلاح.

ونرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) عبد الله حسين هارون
السفير والممثل الدائم